الصباح الاقتصادية 12

العدد 2102 - السنة السابعة
الخميس 14 جمادى الأولى 1436 - الموافق 5 مارس 2015
Thursday 5 March 2015 - No.2102 - 7th Year

الشراء الانتقائي لأسهم تشغيلية ونشاط مجموعة استثمارية وراء صعود السوق

البورصة تغلق على ارتفاع مؤشراتها الثلاثة

■ تقرير: انتعاش أسواق الأسهم الخليجية بفبراير الماضي بأرباح الشركات

■ الأداء الايجابي لأسواق الأسهم جاء بدعم من استقرار أسعار النفط

البورصة تعاود الارتفاع

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته أمس على ارتفاع مؤشراته الثلاثة بواقع 4ر61 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6562 نقطة و 1ر04 نقطة للوزني و 0ر88 نقطة لـ«كويت 15».

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 13ر6 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة حوالي 107ر3 مليون سهم تمت عبر 3282 صفقة.

وكانت اسهم شركات «المستثمرون» و«ميادين» و«اجيان» و«التجارية» و«المغاربية» الاكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات «بوبيان» و«الهلال» و«م الاعمال» و«ورقية» و«الرابطة» الاكثر ارتفاعا.

يذكر ان «كويت 15» مؤشر وزني للقيمة الرأسمالية قابل للتداول ويتضمن اكبر 15 شركة في السوق من حيث حجم السيولة وتتم مراجعة مكوناته بشكل نصف سنوي باختيار الشركات ذات السيولة والقيمة الرأسمالية الاعلى.

وجاء الإغلاق على ارتفاع بسبب موجة الشراء الانتقائي على عموم الاسهم التي تم التداول عليها لاسيما الاسهم الخدمية التشغيلية.

وساهم في ذلك ايضا عودة النشاط على أسهم إحدى المجموعات الاستثمارية اللاعبة في السوق بعد فترة غياب ما ساهم في اغلاق المؤشرات الرئيسية في الدقيقة الاخيرة ضمن المنطقة الخضراء.

ورغم الاغلاق الاخضر الا ان السوق شهد تذبذبا ملحوظا على مدار ساعات الجلسة علاوة على استمرار حال الضغوطات البيعية على الكثير من الاسهم التي كانت شهدت ارتفاعات سابقة وهي وتيرة اعتادها السوق منذ مطلع فبراير الماضي.

وكان ملاحظا في اداء السوق ايضا خصوصا في الساعة الاولى استمرار اشتداد منوال المضاربات على الاسهم الرخيصة التي باتت في مستويات مغرية للعديد من المستثمرين لاسيما التي لا تتخطى مستوياتها السعرية الـ100 فلس.

ومرت الجلسة باستمرار حال الترقب والانتظار من جانب المتعاملين لاعلانات العديد من الشركات التي لم تفصح بعد عن البيانات المالية عن عام 2014 ما دعا بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية أن تتجه الى الاسهم ذات الاداء التشغيلي والقيادية التي كان جلها متماسكا وبعيدا عن الضغوطات ومستوياتها فرصة للتجميع. وكان لافتا في المؤشرات العامة أن المؤشر السعري حافظ على مستوى ما فوق الـ6560 نقطة كما كان المسار العام للاسهم المكونة لمؤشر «كويت 15» شهدت تماسكا نوعا ما على خلاف الشركات المتوسطة القيمة التي تعرضت الى الضغوطات التي مارستها للمجموعات المضاربية.

ولوحظ في الجلسة أيضا الغياب شبه المتعمد من كبار صناع السوق حيث ما زالت القطاعات التي يتم التداول عليها التذبي الملموس في العديد من المستويات السعرية للشركات التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية التي باتت تتدخل في اسهمها دون غيرها.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أغلق الجلسة اليوم مرتفعا 4ر6 نقطة ليصل الى مستوى 6562ر5 نقطة ولتبلغ القيمة النقدية نحو 13ر6 مليون دينار تمت عبر 3282 صفقة من خلال 107ر3 مليون سهم.

وقال تقرير اقتصادي متخصص أمس ان أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فبراير 2015 انتعشت بعد التحسن الايجابي في أرباح الشركات المدرجة واعلانات توزيع الأرباح والتي عززت من ثقة المستثمرين في تلك الشركات.

واضاف التقرير الصادر عن شركة كامكو للاستثمار ان الأداء الايجابي لأسواق الأسهم جاء بدعم من استقرار أسعار النفط لا سيما خلال النصف الأول من شهر فبراير مبينا انه خلال النصف الثاني من الشهر نفسه كانت اعلانات الأرباح للشركات المحرك الرئيسي لمؤشرات تلك الأسواق وأداء أسهم الشركات المدرجة. واوضح ان السوق المالية السعودية وأسواق الأسهم الاماراتية وسوق الكويت للأوراق المالية شهدت عملية جني أرباح بعد انتهاء النصف الأول من فبراير عقب اداء جيد لتراجع المؤشرات المالية لتلك الأسواق غير أن الاسبوع الأخير من فبراير شهد أداء ايجابيا.

وذكر ان اجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية ارتفعت بنسبة 2ر16 في المئة خلال فبراير الماضي لتبلغ 1ر62 مليار دولار مقارنة بنحو 4ر53 مليار دولار والمسجلة خلال شهر يناير الماضي كما ارتفع اجمالي القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية مجتمعة بنسبة 2ر5 في المئة لتصل الى 1ر1 تريليون دولار نهاية شهر فبراير 2015.

وبين ان حصة السوق السعودي ارتفعت من اجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية من 81 الى 4ر83 في المئة خلال شهر يناير آثر تراجع حصة الأسواق الاماراتية من 9ر9 في المئة في الشهر نفسه الى 7ر7 في المئة في فبراير الماضي. وقال التقرير ان السوق الكويتي تمكن مع بداية شهر فبراير من تسجيل مكاسب في المؤشرات المالية كما شهد السوق تداولات نشطة على الاسهم الثقيلة انعكست ايجابا على اداء السوق حيث ارتفعت جميع المؤشرات المالية للسوق خلال الشهر نفسه. وعن أرباح الشركات المدرجة تحت مؤشر «كويت15» افاد بان أرباح 11 شركة من أصل 15 شركة بلغت حوالي 835 مليون دينار بارتفاع قدره 5ر11 في المئة مقارنة بأرباح عام 2013 التي بلغت 748 مليون دينار كويتي. واضاف التقرير ان أنشطة التداول خلال شهر فبراير تراجعت نظرا لقلة أيام عدد التداول حيث تراجعت الكمية للاسهم المتداولة لتصل الى 9ر3 مليار سهم بالمقارنة مع 5ر5 مليار سهم خلال شهر يناير والتي أسفرت أيضا عن تراجع في القيمة المتداولة خلال الفترة نفسها التي بلغت 4ر460 مليون دينار مقارنة مع 5ر501 مليون دينار في شهر يناير 2015.

وذكر ان السوق السعودي واصل تحقيق عوائد ايجابية للشهر الثاني على التوالي خلال فبراير الماضي لينهي المؤشر العام للسوق تعاملاته بنسبة ارتفاع شهرية بلغت 4ر9 في المئة داعما بذلك ارتفاع المؤشر منذ بداية عام بنسبة 8ر11 في المئة ليكون الاول خليجيا. واوضح ان سوق أبو ظبي للأوراق المالية تمكن من تسجيل ثاني أعلى عوائد شهرية مقارنة بالأسواق الخليجية الأخرى حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 1ر5 في المئة مشيرا الى ان الأداء الايجابي لسوق أبو ظبي خلال فبراير 2015 فاق الخسائر التي لحقت بالسوق خلال الشهر الذي سبقه حيث بلغ العائد منذ بداية عام 2015 وحتى نهاية شهر فبراير حوالي 3ر5 في المئة.

وبين ان سوق دبي المالي تمكن من تحقيق أعلى العوائد الشهرية خلال شهر فبراير مقارنة بأسواق الأسهم الخليجية الأخرى بعد خسائر مني بها مؤشره لخمسة أشهر على التوالي.

واشار الى هذا الأداء الايجابي جاء بدعم كبير من الأداء القوي لشركات القطاع المالي والاستثماري وشركات القطاع العقاري. وقال التقرير انه بالتزامن مع الارتفاع الذي شهدته جميع أسواق الأسهم الخليجية خلال فبراير 2015 ارتفع مؤشر بورصة «قطر20» بنسبة 4ر6 في المئة وذلك بعد اربعة اشهر من التراجع على التوالي.

واضاف ان التراجع كان نتيجة الانخفاض الذي طرأ على أسواق النفط العالمية وما تبعها من تأثيرات سلبية على التوقعات الاقتصادية المستقبلية للمنطقة كما سجل المؤشر العام ارتفاعا كبيرا بلغ 6 في المئة.

برعاية المدعج وبحضور حشد من المختصين

«الاستثمارات الوطنية» تطرح رؤية إستراتيجية لتطوير وإصلاح السوق المالي

■ العميري: الاقتصادات تقوم على القطاع المالي وتتطلع لترك بصمة تعزز مكانة الكويت

حمد العمير

برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة الدكتور عبد المحسن المدعج تبدأ أعمال مؤتمر إصلاح وتطوير السوق المالي عبر إطلاق أدوات الاستثمارية حديثة تنوع الفرص وتعزز السيولة وتوطن الدينار بمشاركة الهيئة العامة للاستثمار كخطوة عملية نحو الطريق إلى المركز المالي وذلك في شيراتون الكويت 8 مارس المقبل بمشاركة نخبة من قيادات العمل المالي والإستثماري.

وبهذه المناسبة سيطرح رئيس مجلس الإدارة في شركة الاستثمارات الوطنية حمد احمد العميري رؤية شاملة واستراتيجية لمعالجة واصلاح السوق المالي عموما واعادة قراءة التحديات والعقبات من اجل المحافظة على استقرار النظام المالي الاقتصادي، والنهوض من التداعيات الجاثمة منذ 7 سنوات على المفاصل والمكونات الإقتصادية وتاخر وتراجع اداء الإقتصاد الكويتي مقارنة مع اسواق المنطقة كمحور قريب للمقارنة باقتصاديات شبيهة.

وتتربع شركة الإستثمارات الوطنية على تاريخ استثماري ومالي حافل بالإنجازات حيث تتصدر قائمة شركات قليلة ومحدودة في السوق الكويتي عبرت الأزمة المالية بنجاح كبير وحافظت على ريادتها وتفوقها في قطاع ادارة الأصول والثروات للغير ما يمكنها من تقديم رؤية محايدة.

وتتكئ الإستثمارات الوطنية على اكبر قاعدة من الصناديق الإستثمارية المتنوعة التي تلبي رغبات عملائها استثماريا كما تنفرد الشركة بحضورها المتنوع في قطاعات العقار الدولي والإستثمار العالمي في ادوات مالية عالمية واستثمارات مباشرة متنوعة في عدد من الأسواق الإقليمية.

وتاتي مشاركة الإستثمارات الوطنية في مؤتمر مستقبل اسواق المال وافاق تطوير البورصة ايمانا منها باهمية القطاع المالي كضلع حيوي للإقتصاد الكويتي، حيث لا اقتصاد بلا قطاع استثماري قوي متنوع الفرص والأدوات والخدمات المالية، حيث تقوم عليه اقتصادات دول لا تملك اية موارد طبيعية بل خدمات مالية.

واكد العميري ان الإستثمارات الوطنية تتطلع الى المساهمة بوضع بصمة من منطلق خبراتها العريقة في ادارة الثروات والخبرات التي كونتها عبر عقود طويلة من التواصل مع كبريات البنوك الإستثمارية، منوها الى انجازات شركة الإستثمارات في جانب ادارة الاصول وذلك بحصولها على جائزة ضمن احتفالية نظمتها Mena FundManager المتخصصة بالصناديق الاستثمارية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث تاهلت صناديق شركة الإستثمارات الوطنية للوصول الى القائمة النهائية لفئات مختلفة لجوائز الاداء من بين العديد من الصناديق الاستثمارية. وقد حصدت شركة الاستثمارات الوطنية جائزة افضل صندوق اسهم كويتي وذلك لصندوق الوطنية الإستثماري من بين 6 صناديق تم ترشيحها لهذه الفئة. ما يمثل انجازا فريدا وهاما في ظل الظروف والتحديات التي تعيشها الأسواق المالية وتنعكس بالسلب على اداء الصناديق.

غرفة تجارة وصناعة الكويت تشارك بمؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري

اعلنت غرفة تجارة وصناعة الكويت عن مشاركتها في مؤتمر (دعم وتنمية الاقتصاد المصري» الذي يعقد ما بين 13 و15 مارس الجاري في مدينة شرم الشيخ بوفد رفيع المستوى يترأسه رئيس الغرفة علي الغانم.

وقالت الغرفة في بيان صحافي أمس ان المؤتمر الذي يعقد برعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يأتي في إطار انطلاق البرنامج الإستثماري الطموح لجمهورية مصر العربية الذي يهدف إلى استغلال كل الامكانات والموارد المصرية وتوظيفها بالشكل الصحيح مما يؤدي الى تحقيق التنمية الشاملة. واضاف البيان ان من المتوقع أن يشارك بالمؤتمر مسؤولون بارزون من دول العالم حيث سيتم تسليط الضوء على الاصلاحات التي ادخلتها مصر على النظام الاقتصادي بالإضافة إلى استعراض مشاريع استثمارية متاحة في مصر بعدة قطاعات منها الكهرباء والطاقة والنقل والبنية التحتية والمقاولات والتعدين والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والسياحة والصناعات الغذائية والاستثمار الزراعي وبناء واصلاح السفن. وذكر ان مشاركة الغرفة في المؤتمر حجما ونوعا تعكس اهتمام القطاع الخاص الكويتي في فتح آفاق جديدة للتعاون في مصر التي تعتبر أهم الوجهات الاستثمارية لرأس المال الكويتي والذي يحتل مراكز متقدمة كأفضل مستثمر أجنبي خصوصا أن رعاية الرئيس المصري للمؤتمر تؤكد جدية القيادة المصرية بوضع مصر على ريادة خريطة الاستثمار.

ندوة حول «دور الجهات الرقابية» ناقشت أبعاد الأزمة وسبل معالجتها

خبراء: البورصة اصبحت مصيدة لصغار المساهمين

■ المليفي: انسحاب الشركات أصاب المستثمرين بالشلل

■ صغار المتداولين تم الغدر بهم عبر الشركات الورقية و15 شركة تريد الانسحاب بأعذار واهية

اكد عدد من المتخصصين والمحللين ان البورصة اصبحت مصيدة لصغار المساهمين الذين ضاع حلالهم في ظل غياب الدور الرقابي لحمايتهم بعد ان تحولت الاسهم الى مجرد اوراق بلا قيمة لا يعلم مصيرها احدا.

وقال المشاركون في ندوة الجهات الرقابية ودورها في ضياع اموال صغار المساهمين التي اقامتها مساء أول أمس كتلة حماية صغار المساهمين ان هناك تلاعبا في الفصاح والشفافية في الشركات حيث يستغل الكبار المعلومات للحصول على ربحية على حساب الصغار الذي اصبحوا ضحية وكبش فدا في السوق موضحين ان تسريب المعلومة في البورصة تعد جريمة يتم سجن المسؤول عنها في الاسواق العالمية ولكن في الكويت ممارسات غير صحيحة لا يتم محاسبة احد عليها.

واضاف المشاركون في الندوة ان السوق عاد إلى مستويات 2005، رغم ان عدد الشركات في ذلك الوقت لم يتجاوز 90 شركة وذلك بسبب انها شركات ورقية و«عفن» مستغلة غياب الشفافية والافصاح وعدم وجود تشريع ينظم عمل الشركات لافتين الى ان الانسحاب الاختياري اصبح بوابة خلفية للشركات المتعسرة للهروب من الرقابة لرفضها تطبيق قواعد الحوكمة ومزاعم التشدد الرقابي.

وفي البداية الندوة تحدث الكاتب والمحامي أحمد المليفي مؤكدا أننا جميعا نعاني من هم واحد يكمن في حماية صغار المساهمين خاصة ان البورصة اصبحت لها تاثير سلبي على كل بيت بعد ان اصيبت بالعديد من الامراض التي تسببت في تفتيت العديد من البيوت وتأزيم الاجواء في الكويت، لافتا إلى أن مشاكل البورصة اصبحت شريكا اساسيا في كل ما نره في الشارع من محن نظرا لأن» المال عديل الروح».

وأوضح أن البورصة تعد المسبب الرئيسي لما تحمله من اخفاقات عديدة جعلت منها مصيدة ولعبة في الاستحواذ على «حلال» صغار المساهمين عبر الكثير من الاشكاليات والتلاعبات التي تصب في الاستيلاء على المال العام وفي مقدمتها انسحاب الشركات من البورصة والتي اصابت المساهمين بالشلل وجعلتهم غير قادرين على التصرف في اسهمهم التي تحولت إلى مجرد اوراق بلا قيمة لا يعلم مصيرها أحد.

وبين المليفي أن الانسحاب من البورصة له طريقين الاول غايته نبيلة عندما يكون الانسحاب لصالح ملاك الاسهم خوفا من التلاعب والضغط على قيمتها، ويكون بموافقة 75 في المئة من المساهمين، وهذه الفئة قليلة، بينما الطريق الاخر يكمن في اتخاذ الانسحاب طريقا للهروب والغش على المساهمين والمستثمرين عبر التلاعب في مستندات الشركة متحججين بأعذار واهية مثل الهروب من رقابة هيئة اسواق المال واصفين اياها بانها رقابة متعسفة.

ولمح إلى أن ادارات الشركات التنفيذية ترحب بالرقابة لانها تعطيها المصداقية امام مساهميها في أن الادارة سليمة وتعتمد البيات عمل حقيقية بعيدة عن الغش والتلاعب، في المقابل تخشى الشركات التي توجد بها مخالفات وتلاعبات من أي رقابة خوفا من كشف عوراتها امام مساهميها.

واضاف أن الطامة الكبرى ليست من الفاسدين فقط ولكن في غياب الرقابة وعدم تنفيذ القانون في حماية المساهمين مما فتح بابا خلفيا للفاسدين من الهروب والانسحاب دون محاسبة.

وشدد المليفي على ان التحرك الجماعي للكتلة يمنع اي تلاعبات في الجمعيات العمومية ويجعل الصغير كبير، فلا يمكن السكوت على مليارات الدنانير التي ضاعت بسبب تلاعبات مجالس الادارات، موضحا ان هؤلاء ليس لديهم وطنية. وضرب المليفي مثلا بإحدى الشركات التي قامت بالتلاعب مع احد الافراد بشراء عقار في الشويخ لا تزيد قيمته عن مليون دينار بشرائه بقيمة 1.2 مليون دينار شريطة تسجيله بـ4 ملايين دينار، وبذلك تم تضخيم الاصل في بيانات الشركة، وهو ما سبب فيما بعد بحدوث انهيارات كبيرة في اسعار اصول الشركات مع اندلاع الازمة المالية.

واستطرد المليفي ان صغار المساهمين تم الغدر بهم عبر الشركات الورقية، حيث تم تحويل «دكاكين» و«كراجات» إلى شركات ورفع سعر اسهمها إلى اكثر من دينار واصبح الان لا يتجاوز 30 فلس لافتا الى ان قرارات الرقابية لا يجب ان تضر الشركات بل لابد من ان تنصب على مجلس الادارة.

وكشف المليفي عن غياب السرية في المعلومة عن كثير من الشركات، مشيدا بدور الكتلة في الزام الجهات الرقابية بتشكيل لجنة لبحث ضياع صغار المساهمين، داعيا إلى اغلاق الابواب الخلفية للانسحاب الاختياري للشركات لوقف عمليات الخداع والكذب التي تسببت في ضياع اموال المساهمين. وطالب في ان تكون الكتلة مشاركة في اللجنة ويكون لها موعد زمني للانتهاء من عملها مع نهاية 2016، ومتابعة كافة اجتماعات اللجنة وان يكون لنا صوت فيها لحماية اموال صغار المساهمين.

واستعرض المليفي بعض مواد قانون هيئة اسواق المال التي تحمي صغار المساهمين مثل المادة 32 الخاصة بالاطلاع على بيانات الشركة و المادة 258 والتي تسمح للمساهم بمناقشة المراقب المالي، والمادة 327 والتي تؤكد ان لكل ذي مصلحة تقديم شكاوى للوزارة ضد الشركات المساهم فيها وكذلك المادة 329 التي تسمح لمن يملك 5% ان يطلب الوزارة تعيين مدقق حسابات خارجي لتفتيش على الشركة لمنع تجميل الميزانيات.

كما لفت إلى المادة 331الخاصة اذا رفضت الوزارة طلب المساهمين باجراء تفتيش ان يلجئون الى رئيس المحكمة الكلية ليامر بذلك وايضا المادة 334 التي حددت العقوبات على من يتلاعب باموال صغار المساهمين، والمادة 337 والتي حددت بان النيابة تختص وحدها بالتحقيق والتصرف في الجرائم المنصوص عليها ،مطالبا القيادة السياسية بالتدخل لحماية صغار المساهمين في ظل «وجود مسؤولين لا يسمعون ..واذا سمعوا لا يفهمون».

«نفط الكويت»: مؤتمر النفط والغاز يهدف لربط احتياجاتنا بأفضل الممارسات

قال مسؤول نفطي في شركة نفط الكويت ان المعرض والمؤتمر العالمي للنفط والغاز 2015 يهدف الى توطيد العلاقات مع المختصين والمهتمين بنشاط النفط والغاز وربط احتياجاتها بافضل الممارسات النفطية والتكنولوجيا الجديدة المستخدمة في الشركات النفطية.

واضاف مدير مجموعة المساندة التجارية في شركة نفط الكويت ابراهيم فرج في تصريح لوكالة الانباء الكويتية "كونا" امس على هامش المؤتمر الذي تنظمه شركة نفط الكويت لعام السابع ان اجمالي الشركات الخارجية المشاركة في المعرض بلغ 100 شركة مختصة في صناعة النفط والغاز. واشار إلى ان المؤتمر يتيح الفرصة امام المشاركين للاطلاع على تجارب الشركات والاستفادة منها مبينا في الوقت ذاته اهمية التعريف بانشطة شركة نفط الكويت واستراتيجيتها وعملياتها وتبادل الآراء والمعلومات مع المختصين والمشاركين.

واكد حرص "نفط الكويت" على الوصول الى معدل انتاج اربعة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020 وذلك ضمن اطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية في وقت تعتبر فيه الصناعة النفطية "عماد الاقتصاد الوطني حيث ان نحو 95 في المئة من ايرادات الدولة هو من مبيعات النفط ومشتقاته".

ولفت الى ان الكويت ساهمت بصورة كبيرة في ايجاد قاعدة واسعة من الخبراء سواء على مستوى الافراد او الشركات في مجال صناعة النفط والغاز ما ساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد.

واشاد فرج بجهود العاملين في الاعداد والتجهيز للمعرض وحسن التنظيم لهذا الحدث المهم لافتا الى ان الفئة المستهدفة في المعرض هم المتخصصون في صناعة النفط والغاز اضافة الى تعريف الحضور على باقي الصناعات النفطية.

يذكر ان المعرض والمؤتمر العالمي للنفط والغاز 2015 الذي تنظمه شركة نفط الكويت بدأ فعالياته امس ويستمر حتى غد على ارض المعارض بمنطقة مشرف ويشارك فيه عدد من المتخصصين والخبراء من الكويت ودول العالم.